وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

أثر الرقمنة على تطوير القطاع الإداري في الجزائر

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: قانون إداري

إعـــداد الطـالبة:
دحمان منيرة

إشـــراف الدكتـــورة:
بليل نونـــة

لجنـــــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
سهيلة مزياني	أستاذ محاضر - أ	جامعة باتنة 1	رئيسا
نونـــة بليل	أستاذ محاضر - أ	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
خليفة موراد	أستاذ محاضر - أ	جامعة باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة

الدكتورة: بليل نونة

على تقديم التوجيهات والنصائح

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

وإلى كافة أساتذة قسم الحقوق دون استثناء

على جهودهم المبذولة طيلة هذا المشوار الدراسي

وإلى كل موظفي وعمال الكلية

كما أتوجه بالشكر

لكل من قدم لي يد المساعدة من قريب او من بعيد لإتمام هذا العمل

إهـــــداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم العزيز الحكيم ونبيه الكريم

أهدي عملي هذا إلى كل من ساعدني وأخذ بيدي إلى طريق النجاح

إلى من قال في حقهما عز وجل: (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

سورة الاسراء الآية 24

إلى أمي الغالية، وأبي العزيز ، أطال الله في عمرهما

كما أهديه إلى إبنتي قرة عيني ونهجة فؤادي

إســـراء

وإلى كل من دعمني وشجعني ولو بكلمة طيبة

دحمان منيرة

مقدمـــــة

تعرف المجتمعات اليوم تحولاً سريعا في مختلف الميادين تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على لأشخاص والمؤسسات مواكبة للتحول التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، سواء عن طريق استخدام التقنيات الحديثة أو تطوير التقنيات والبرامج الموجودة، وقد أدى هذا التحول لإنتاج مجموعة هائلة وجديدة من المعلومات التي تساهم في التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار، كما أدى إلى اتحاد الدول والحكومات للتفكير الجدي والسعي للاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية باستعمال الحواسيب وشبكات الإنترنت للقيام بمختلف الأعمال وتقديم الخدمات للمواطنين إلكترونيا، وإدارة كافة المعاملات والعمليات الإدارية وإكسابها مميزات نوعية.

وتُعدّ الرقمنة نوعًا من الإستجابة لهذا التحول و واحدة من ثمار الإنجازات التقنية التي ساهمت في تحويل الخدمات التقليدية إلى خدمات إلكترونية حديثة مع تطوير طرق تقديمها للمستخدمين.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي سارعت لمجاراة العالم في هذا التغيير، وفقًا لرؤيتها وتطلعها للمستقبل، حيث أصبح ذلك مطلباً ضروريا في كل المجالات داخل مختلف المؤسسات لتعزيز فعالية الأداء الإداري وزيادة جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتنميتها.

وقد أولت الجزائر أهمية بالغة لمشروع رقمنة الإدارة العمومية كونه أحد الركائز الأساسية لإنشاء وتطوير إدارة عصرية تتماشى مع تقنيات التكنولوجيا الحديثة، تهدف الجزائر من خلاله إلى تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية للحد من البيروقراطية وتجسيد الشفافية ومحاربة الفساد.

وتعد رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر من المحاور الأساسية للإصلاح الإداري الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه بتحويل الإدارة التقليدية إلى إدارة عصرية بالإعتماد على التقنيات الحديثة لتطوير خدماتها وتقديمها بشكل أفضل وأكثر فاعلية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع وقيمته في:

– التعرف على مدى مساهمة الرقمنة في تطوير الإدارة العمومية

– تطبيقات الرقمنة وانعكاساتها على الأداء الإداري لبعض المرافق.

– الأثر الكبير الذي تحدثه الرقمنة في الخدمات والمعاملات التي تقدم بها الإدارة والتي تحسن من أدائها وتعززه.

– تفعيل التواصل وتقريب الإدارة من المواطن.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى ما يلي:

– توضيح مفهوم الرقمنة وإبراز أهميتها والغاية منها.

– فهم كيفية استخدام الرقمنة في التحول من إدارة تقليدية إلى إدارة عصرية من أجل تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات وتحقيق التنمية المستدامة في مجال الإدارة العمومية.

– بيان مدى مواكبة التطور والاستجابة للتغيرات الرقمية المتسارعة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، تتمثل فيما يلي:

الأسباب الموضوعية:

–باعتبار أن موضوع الرقمنة من أبرز المواضيع الحديثة والتي مست كل المجتمعات والقطاعات وجعلتها في حركة زمنية متسارعة على المستويين المحلي والدولي.

– التعرف على أثر الرقمنة ومدى نجاعتها كآلية في تطوير القطاع الاداري.

– التعرف على تطبيقات الرقمنة في بعض المجالات، والمعوقات التي قد تعترضها، ومنه إيجاد حلول واقتراحات لتخطيها.

الأسباب الذاتية:

- اختيار ذاتي ورغبة في دراسة موضوع الرقمنة والبحث فيه

-الاهتمام بالتطور التكنولوجي الحاصل والمساهمة في تطوير القطاع الاداري

- الرغبة في التعرف على العوائق والتحديات التي تواجه التطبيق الأمثل للرقمنة والبحث عن الحلول لمواجهتها.

الدراسات السابقة:

دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية (دراسة تحليلية للجماعات المحلية)، جامعة قسنطينة 2021، فوزية صادقي، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية الجزائرية ؟

وتتمثل أهدافها في توضيح مدى تأثير الرقمنة على تحسين الخدمة العمومية بالجزائر، ومحاولة معرفة مدى نجاعة التقنيات الإتصالية الحديثة كآلية مهمة في ترقية وتحسين الخدمة العمومية.

وكان من ضمن نتائج الدراسة حول محاولة الجزائر رقمنة الجماعات المحلية، لكن كانت وتيرة تبني سياسات الإصلاح الرقمي متباطئة وعرفت عدة تحديات.

إشكالية الدراسة:

بعدما كانت الإدارة العمومية في الجزائر تعتمد على الملفات والوثائق الورقية للبحث في الأرشيف الورقي، الأمر الذي يكلف ميزانية عالية ووقت طويل، مما أدى إلى تراكم المعاملات الإدارية وطول انتظار المواطنين في الطوابير للحصول على الخدمات أو استخراج الوثائق وغيرها من سلبيات الإدارة التقليدية، قامت الجزائر مثل باقي الدول بمواكبة التغيير والسير تدريجيا نحو رقمنة الإدارة العمومية ومجاراة هذا التطور، ولدراسة هذا الموضوع، تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تطبيق الرقمنة على تطوير الإدارة العمومية في الجزائر؟

وعليه تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو مفهوم الرقمنة؟

– ما هي أهداف وأهمية الرقمنة؟

– فيما تتمثل أسباب التحول إلى رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر، ومراحل هذا التحول؟

–ما هو أثر تطبيق الرقمنة على بعض القطاعات في الإدارة العمومية في الجزائر؟

– هل حققت الرقمنة الحد المقبول في أداء الإدارة العمومية ؟ وما هي العوائق التي واجهتها، والحلول المقترحة لها؟

فرضيات الدراسة:

– من أبرز الدوافع لاعتماد الرقمنة هو القضاء على البيروقراطية وتجسيد الشفافية.

– تساهم الرقمنة في تطوير الإدارة العمومية وتعزيز جودة المعاملات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أبرز الصعوبات في:

– حداثة موضوع الرقمنة وتطوره المستمر، مما يصعب الإحاطة الشاملة بكل مستجداته.

– قلة الدراسات المتعلقة برقمنة الإدارة العمومية.

–الطبيعة المتداخلة لموضوع الرقمنة، بحيث يجمع بين الجوانب القانونية، التنظيمية والتقنية.

– قلة المراجع (الكتب تحديدا)، خاصة الوطنية التي تعالج الموضوع داخليا على المستوى المحلي بسبب حداثة التجربة الجزائرية في مجال الرقمنة.

منهج الدراسة:

موضوع الرقمنة يُعد من المواضيع الحديثة، بحيث يبرز رؤية جديدة في علم الإدارة، لذلك تم الاعتماد على منهجين، الأول هو المنهج الوصفي الذي يبسط لناً هذه الدراسة من خلال توضيح المفاهيم والعناصر المرتبطة بها.

والثاني هو المنهج التحليلي عن طريق تحليل النصوص وأبعادها التنظيمية والتكنولوجية المتعلقة بعملية الرقمنة من أجل فهم العوائق والتحديات التي تعرقل مسارها، ومن ثمة العمل على تجاوز هذه العقبات.

خطة الدراسة:

تم الاعتماد على التقسيم الثنائي، حيث تضمنت الدراسة على فصلين، الفصل الأول يتناول الإطار المفاهيمي للرقمنة، ويضم مبحثين: الأول بعنوان مفهوم الرقمنة. أما الثاني فيتعلق باللتوجه نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر.

أما الفصل الثاني فكان تطبيقيا حيث يدرس الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر ومعوقاتها، ويضم مبحثين، المبحث الأول يدرس تطبيقات الرقمنة، والمبحث الثاني يتطرق إلى معوقات استخدام الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر، وتوجت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج، ثم الإقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للرقمنة

باعتبار الرقمنة خيار لا بد منه من أجل الاهتمام أكثر بواقع الإدارة العمومية في الجزائر والانتقال بها من المرحلة التقليدية إلى العصرنة فإن ذلك لن يتأتى إلا بمواكبة التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات عن طريق ما تمنحه شبكة الإنترنت وغيرها، بما يؤدي إلى تطوير أسلوب التسيير الإداري وتحسين مستوى أعمال الإدارة وضمان جودة خدماتها.

ولتبيان كل ذلك يتعين أولا التعرض لمفهوم الرقمنة ثم بيان كيف تم التوجه إلى رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر.

ويضم هذا الفصل مبحثين، الأول عن مفهوم الرقمنة، والثاني يتضمن التوجه نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر، وكل مبحث يتضمن مطلبين.

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

في ظل التقدم التكنولوجي المتزايد، أصبحت الحاجة إلى تحديث الأساليب التقليدية أمرا ضروريا، مما مهد الطريق لاعتماد الرقمنة في مختلف المجالات، و الرقمنة مفهوم حديث لذلك لا بد من الإحاطة بجانبه المفاهيمي من خلال ضبط تعريفه وبيان أهميته وأهدافه.

المطلب الأول: تعريف الرقمنة

نظرا لحداثته اختلفت تعريفاته، بل أحيانا يرتبط ويتشابه مصطلح الرقمنة مع بعض المصطلحات

نتطرق إلى تعريف الرقمنة لغة، ثم اصطلاحا

تعريف الرقمنة لغةً:

مدلول مصطلح رقم في المعاجم اللغوية جملة من المعاني أهمها التوجيه والتبيين والكتابة والعلم والخط، ويقول ابن منظور: « الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أي أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط». وقوله تعالى: " كتاب مرقوم" كتاب مكتوب.

والرقم القلم، الكتابة، الختم... [1]

تعريف الرقمنة اصطلاحا:

هناك عدة مفاهيم للرقمنة.

أشارت "شارلوت بيرسي" للرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.

[1] أبوبكر محمد الحوش، المنظمات الرقمية في العالم العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 19.

ويعرفها "دوج هودجز "باعتبارها عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح من وسيط تخزين فيزيائي تقليدي الشكل إلى رقمي ".[1]

وينظر" تبري كاني" إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب، الدوريات، والتسجيلات الصوتية والصور، والصور المتحركة... إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبة الآلية عبر النظام الثنائي البيتات (BiTS) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات المجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة" ،ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة[2]

من خلال المفاهيم السابقة نستخلص أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من البيانات الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق بتحويل التعامل من مصدرها المتاح بشكل ورقي إلى شكل إلكتروني قابل للتداول ويمكن اختصاره في رقم وشيفرات.

كما عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ ورقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل جدولتها وتمثيل المحتوى المرقمن، وهي آليات رقمية دقيقة.

كذلك من بين تعاريف الرقمنة أنها شكل من أشكال التوثيق الإلكتروني، حيث تتم عملية الرقمنة بنقل الوثيقة على وسيط الكتروني، وتتخذ الرقمنة شكلين على شكل صور أو على شكل نص، بحيث يمكن إدخال التحويلات والتعديلات عليها.

---

[1] صباح شارف ومروة كشرود، دور الرقمنة في عصرنة الادارة الجزائرية(قطاع العدالة نموذجًا)، مذكرة ماستر، جامعة تبسة ا، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2020، ص 8.

[2] فوزية صادقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر (دراسة تحليلية للجماعات المحلية)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري قسم الاتصال والعلاقات العامة، 2021، ص114.

مما سبق يمكن ضبط مفهوم آخر للرقمنة على أنها استعمال التقنيات الرقمية لتغيير نماذج الأعمال والعمليات وتوفير فرص جديدة لتحقيق التنمية وتجسيد مردود اقتصادي واجتماعي وإنتاجية أعلى في مختلف المجالات. [1]

غير أن مصطلح الرقمنة يأخذ عادة معاني حسب السياق الذي يستخدم فيه، حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني:

- **في الحاسبات:** تحويل البيانات إلى شكل رقمي، بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

- **في سياق نظام المعلومات:** تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صور فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط،... ، وغيرها من المواد التقنية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان (أي تناظرية) إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية، وذلك عن طريق استخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي، عن طريق الكاميرات الضوئية، والتي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسوب.

- **في سياق الإتصالات البعيدة المدى:** تشير إلى تحصيل الشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية.

من خلال مختلف المفاهيم المذكورة فإن الرقمنة أيضاً تتمثل في الأساس في تحويل المعلومات المتاحة في شكل ورقي أو تقليدي إلى شكل إلكتروني، بحيث يتحول إلى نص مرقم يمكن الإطلاع عليه. [2]

بعض المصطلحات والمفاهيم المشابهة للرقمنة:

---

[1] عماد عيسى وصالح محمد، المكتبات الرقمية الأسس والتطبيقات الرقمية، دار المطبوعة المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، سنة النشر مجهولة، ص11.

[2] نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة1، ص 10.

* **التحـول الرقمـي:** هـو عمليـة اسـتراتيجية تهـدف إلـى دمـج التكنولوجيـا الرقميـة فـي مختلف المجالات، مما يؤدى إلى التغيير في طرق المؤسسات وخدمة الأفراد، فبالإضافة إلى استعمال أدوات تقنية حديثة يتم إعادة إعداد العمليات وتعزيز الابتكار.

* **الإدارة الإلكترونية:** هي منظومة حديثة تعتمد على التكنولوجيات الرقمية عن طريق تحويل العمليات الإدارية التقليدية إلى عمليات إلكترونية بغرض زيادة الكفاءة والفاعلية في الخدمات المقدمة، وتضم هذه العملية استخدام الحواسيب، الإنترنت، مختلف التطبيقات والبرامج.... [1]

* **الذكاء الاصطناعي:** هو تقنية موضوعها محاكاة الذكاء البشري في مختلف القدرات الذهنية كالتعلم واتخاذ القرار وأداء المهام وغيرها، بحيث تستخدم هذه التقنية عن طريق تحليل البيانات وتجميع المعلومات.[2]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقمنة

للرقمنة أهمية بالغة ومجموعة من الأهداف، نوردها فيما يلي:

أولاً- أهمية الرقمنة:

أصبحت الرقمنة اليوم ضرورة لابد منها، لذلك يتم اعتمادها من طرف مختلف الإدارات وعلى مستوى جلّ القطاعات نظرا لأهميتها التي تكمن في:

- الحفاظ على الوثائق، حيث تعد الرقمنة أنجع وسيلة لحماية الوثائق الأصلية التي تهترئ مع مرور الوقت ويصعب الإطلاع عليها، وبذلك تسمح الرقمنة بتوفير نسخة إلكترونية يمكن الاستفادة منها على الدوام.
- السرعة عن طريق الحفاظ على عامل الوقت في الاطلاع وتحصيل المعلومات.
- إزالة الفجوة بين الإدارة والمواطن.

---

[1] كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، جامعة قالمة الجزائر، 2023، ص18.

[2] خديجة قمار، التحول الرقمي للمرفق العام الجزائري، بيت الأفكار، الجزائر، 2024، ص31

– الليونة والسلاسة في القيام بالأعمال الإدارية وتقديم الخدمات بالاعتماد على الوسائل الإلكترونية.

– المشاركة في صناعة القرار عن طريق منح الفرص وإعادة بناء الوظائف.

– تقريب المواطن من المرافق العمومية وتسهيل التواصل، بحيث تعد الرقمنة أفضل أداة لترسيخ مبادئ الإدارة.

– تسهيل الإستفادة من الخدمات الأساسية عن طريق تقليص استعمال الوثائق الإدارية، بحيث أصبح الانتفاع منها ممكنا عن بعد وبأقل جهد وتكلفة ووقت. [1]

– التقليل من ظاهرة البيروقراطية.

– زيادة جودة الخدمات العمومية الممنوحة للمواطن.

– الشفافية والوضوح في تقديم الخدمات للمواطنين بالطريقة الإلكترونية.

– الاهتمام بخدمة المواطن عن طريق تهيئة أشخاص ذوي كفاءة مهنية و دراية باستخدام التكنولوجيات الحديثة، بحيث تقدم هذه الخدمة عن طريق الرقمنة.

– تبسيط الاستخدام وإتاحة الانتفاع للجميع.[2]

إن تعميم استخدام الرقمنة في مختلف القطاعات، الإدارية وغيرها بات ضرورة لابد منها لما لها من آثار إيجابية سواء على حياة الأفراد أو على تجسيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في ظل التقدم التكنولوجي الهائل، وعليه أصبح من الضروري مواكبة التغيرات وتهيئة الظروف بالاعتماد على الرقمنة لبناء إدارة جزائرية قوية.

لقد أصبح استخدام الرقمنة أمرا بالغ القيمة داخل الإدارات والمؤسسات باختلاف مجالاتها، كما يولي لها أصحاب الاختصاص أهمية بالغة بحيث أن تأسيس إدارة رقمية

---

[1] إيهاب عيسى عبد الرحمان المصري، الإدارة الرقمية في ضوء التحول الرقمي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، الطبعة 1، 2024، ص 98.

[2] فوزية صادقي، المرجع السابق، ص 121– 122

ناجحة يتطلب إتاحة المعلومات على شكل إلكتروني وهو ما يسمح بالتدفق السريع للمعلومات، أي تحويل المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي حديث.

إن استحداث التقنيات الرقمية أدى إلى وفرة في مصادر المعلومات وهو الأمر الذي ساهم في تيسير البحث عنها، كما كان له دور في تحسين مستوى التنظيم والتعاون المتبادل بين مختلف المؤسسات والشركات وعليه زيادة التفاعل بين المواطنين وحكوماتهم عن طريق توفير الفرص وتسهيل البحث والحصول عليها بإزاحة العوائق وزيادة الكفاءة للحصول على المعلومات، كل ذلك بفضل التقنيات الرقمية.

لقد أضحت الرقمنة وسيلة مهمة لتعزيز التنمية والتطور في مختلف الميادين وفي أي دولة من دول العالم، على سبيل المثال في مجال التعليم والتحصيل الدراسي، الخدمات المقدمة في مجال الصحة، جودة الحياة اليومية للأفراد، المستوى الاقتصادي لأي دولة....

أما بالنسبة لمنظومة التحديث الإداري فتعدُ الرقمنة أداة أساسية فيها، بحيث أصبحت مواكبة التحول الرقمي ضرورة في العمل الإداري حالياً وخطوة من خطوات بناء وعصرنة الإدارة لتلبية حاجيات المواطنين وزيادة جودة الخدمات العمومية المقدمة ضمن إجراءات وآليات أكثر تفتحًا وسلاسة عن طريق دمج الرقمنة في المعاملات الإدارية. [1]

ولقد سعت الجزائر كباقي الدول في تحديث منظومتها الإدارية لمواكبة التحولات العالمية بحيث اعتمدت على الرقمنة كأداة أساسية لتجسيد ذلك.

وتبرز أهمية الرقمنة في الإدارة العمومية الجزائرية في تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريعها مما يخفف العبء، سواء بالنسبة للإدارة أو المواطن، بحيث أصبحت المعاملات والوثائق تقدم بعد هذا التحول الإلكتروني عن بعد دون معاناة التنقل والانتظار أي بأقل جهد ووقت ومال.

[1] أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل المؤسسات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة 1، 2009، ص 58.

كما ساهمت الرقمنة في تجسيد مبدأ الشفافية بالتقليل من المحسوبية والبيروقراطية بعد أن أصبح تقديم الخدمات الإدارية أكثر وضوحًا وقابلاً للرقابة، الأمر الذي يساهم في مكافحة الفساد.

كذلك تساعد الرقمنة في رفع الكفاءة داخل الادارة وجمع المعلومات بطريقة فاعلة وذكية مما يساعد مسؤوليها وصناع القرار على متابعة أعمالهم الإدارية بناء على معطيات دقيقة وحينية مما يعزز الثقة داخل المؤسسات. [1]

ثانياً- أهداف الرقمنة:

للرقمنة مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تقريب الإدارة من المواطن: تعمل الرقمنة على تقريب الإدارة من المواطن عن طريق تقديم الخدمات العمومية دون الاضطرار إلى الاتصال المباشر وتحمل عناء التنقل.

- تحسين الخدمات المقدمة للمواطن والرفع من جودتها.

- ترشيد الخدمة العمومية: فعن طريق الرقمنة أصبحت خدمة الأفراد تتم من خلال الموقع الذي يخزن الطلبات في أنظمة الحاسوب، بحيث تنشأ مراكز الاتصال حتى بالنسبة للمعاملات التي تكون على مستوى أكثر من إدارة واحدة، فهي تتيح متابعة طلبات المواطنين.

- السرعة والدقة: تحقّق الرقمنةَ السرعة في الإستجابة وفقاً للمواعيد عن طريق تقنية الشباك الوحيد للمعاملات الإدارية المتماثلة، كما تعمل الرقمنة على مراعاة الدقة في الانجاز وتجنب الأخطاء عن طريق ما يسمى بأنظمة المعالجة المعلوماتية.

- الفاعلية والسرعة في إنجاز المهام: تعمل التكنولوجيات الحديثة على تسريع إنجاز المهام المطلوبة بفضل التقنيات المتبعة المتميزة بالدقة، وهو ما يميز العملية الإلكترونية التي تقدم الخدمة للمعينين بأقل جهد ومال ووقت، وبكفاءة واستمرارية.

---

[1] عماد عيسى وصالح محمد، المرجع السابق، ص 28.

– تقليص تكلفة الخدمات: ويكون ذلك فقط بالتواصل دون الحاجة إلى التنقل، سواء بالنسبة للمواطن أو الإدارة بتقليص أعباء ومصاريف تقديم الخدمة بالطرق التقليدية.

– وضوح الخدمة وسهولة المحاسبة، فلا مجال لإخفاء المعلومات أو التماطل في تقديم الخدمات بوجود النشر الإلكتروني، فاستعمال تكنولوجيا المعلومات في كل المراحل يسهل المحاسبة عن كل المهام والأنشطة الإدارية. [1]

– تسهيل التواصل بين مختلف المؤسسات الإدارية وغيرها، ومع المؤسسات الأخرى سواء داخل البلد أو خارجه.

– استبدال المعاملات الورقية بالمكاتب الإلكترونية وفقًا لنظام وتنسيق يتناسب مع متطلبات الإدارة الحديثة

– مساهمة الرقمنة في تسهيل حفظ وتبادل المعلومات ومشاركتها رقميا في كل زمان ومكان.

– المساهمة في تذليل الصعوبات ومعالجة المشكلات وتسريع عملية اتخاذ القرارات.

– تسهيل التواصل بين مصالح الإدارة المركزية واللامركزية عن طريق توحيد البيانات والمعلومات في أماكن تواجد المصالح الإدارية، وهو ما يخدم مصالح المواطنين.

– دمج التقنيات الرقمية في الحياة اليومية للمواطن بأكبر قدر من الفاعلية.

– تحسين أداء الأجهزة الحكومية لتجسيد التنمية في مختلف المجالات بواسطة إعداد قاعدة رقمية بها.

– تسهيل عملية الرقابة من طرف الجهات المسؤولة عن ذلك عن طريق توفير كم هائل من المعطيات والعمليات الخاصة بالمواطنين داخل مختلف المؤسسات. [2]

---

[1] نجلاء أحمد يس، المرجع السابق، ص21.

[2] إيهاب عيسى وعبد الرحمان المصري، المرجع السابق، ص 135.

المبحث الثاني: التوجه نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر

يأتي التوجه نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في إطار استراتيجية وطنية لتحديث مؤسسات الدولة عبر اعتماد التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية الرقمية.

ونتطرق في هذا المبحث إلى دوافع التحول نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في المطلب الأول، ثم إلى مراحل هذا التحول في المطلب الثاني.

المطلب الأول دوافع التحول نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر

هناك مجموعة من الدوافع والأسباب حتمت الإتجاه إلى رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر تتمثل في الآتي:

– سرعة التقدم العلمي والتكنولوجي، فقد أدى ذلك إلى بروز عدة إيجابيات لم تكن موجودة من قبل في المعاملات الإدارية، خاصة فيما يخص تقنية الحاسب الآلي، فقد شهدت هذه التقنية تطورا سريعا، بدأ منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي، واستمر في التقدم إلى غاية الثمانينيات بظهور الحاسب الشخصي (pc) بالشكل الذي نراه عليه اليوم، يميزه تطوره المستمر من حيث السرعة، السعة، القوة...، وقد انعكس هذا التقدم الهائل على الكثير من الأعمال الإدارية التي أصبحت أكثر سهولة بالنسبة للإدارة والمواطنين على حد سواء في الجزائر على غرار باقي الدول.

– الإستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة والتكيف معها، بحيث نتج عن توسع وانتشار وسائل التواصل والمعلومات وتجسيد الرقمنة في الكثير من الدول إلى فرض تطبيقها في الجزائر، وإلا كانت ستبقى وراء الركب في عزلة عن العالم يغلب عليها التخلف، فعصرنا اليوم تميزه السرعة والتنافس في مختلف المجالات التي منها الإدارة العمومية، التي يجب أن تواكب هذا التطور الذي يشمل الرقمنة. [1]

[1] صباح شارف ومروى كشرود، المرجع السابق، ص 14.

– إنتشار الثقافة الرقمية، فمع انتشار وسائل الإعلام والقنوات الإعلامية والتعليم عن بعد ومقاهي الإنترنت كان من السهل التعامل مع التقنيات الرقمية فالأمر لا يتطلب بلوغ مستوى علمي محدد أو الحصول على شهادة جامعية في الحاسوب.

– العولمة، حيث تُعدُّ دافعًا أساسيًا لدول كثيرة لزيادة الجودة في الخدمات المقدمة وإرضاء المواطن، سعياً منها لبلوغ شهادة الجودة العالمية، فمن خلال العولمة أصبح بإمكان الفرد المقارنة بين الخدمات التي يحصل عليها في بلده مع الخدمات المقدمة في البلدان الأخرى.

– التحول الديمقراطي وما صاحبه من إصلاح إداري من عدة دول منها الجزائر والتي ترغب في الإنضمام إلى المنظمات العالمية والجمعيات الإقليمية والدولية، فهذا التغيير الدولي ألزم الجميع على مجاراته.

– تزايد الضغط الشعبي، فرغبة المواطن في الحصول على أفضل الخدمات بأسرع الطرق وأسهلها وفقًا لما يخدم تطلعاته أدى به إلى ممارسة الضغط على حكومته.

هذا بالإضافة إلى رغبة المواطنين في المشاركة وإبداء الرأي في القضايا التي تهمهم.

– تقديم خدمات متطورة ومتجددة، وهو ما يُعدُّ من الدوافع الأساسية لتبني الرقمنة التي تسهل على الأفراد تقديم طلباتهم والحصول على هاته الخدمات.

– التجسيد الفعال للرقابة الإدارية، فرقمنة الإدارة العمومية يساهم في تفعيل الرقابة المباشرة والمستمرة ومتابعة المعاملات الإدارية، وبالتالي الحد من البيروقراطية وتحقيق الاستقرار. [1]

– الرغبة في تحقيق الشفافية، فرقمنة الإدارة العمومية تقلل من الرشاوى والفساد الإدارة، وتزيد من ثقة المواطنين بدولتهم التي تزيل عنهم العقبات وتبسط الإجراءات.

[1] صباح شارف ومروى كشرود، المرجع نفسه، ص 15.

– التنمية الاقتصادية، فكل دولة تتطلع إلى تطوير اقتصادها يكون لديها دافع قوي للتحول نحو الرقمنة، هذه الأخيرة تحسن من البنية التحتية لتقديم الخدمات وبالتالي القيام بالتغييرات اللازمة لبلوغ هذا الهدف[1].

– طلب المواطنين، لا سيما لدى فئة الشباب الذي نشأ على استعمال التقنيات التكنولوجية التي أصبحت جزءا من حياتهم اليومية.

– الإنترنت، فاستخدام الإنترنت حقق ثورة غير مسبوقة في كل المجالات، بما فيها المجال الإداري، الأمر الذي أدى إلى تجسيد الرقمنة بصورة واضحة في جل المرافق الإدارية وغيرها.

– تجسيد مبادئ الحوكمة الرشيدة، فالرقمنة تساهم في ترسيخها عن طريق المساءلة، الكفاءة وتقليل التدخل البشري في المعاملات الإدارية.

– تلف بعض المعاملات الورقية وصعوبة إصلاحها. [1]

–إضافة لما سبق تجب الإشارة إلى أحد العوامل التي أدت إلى التوجه نحو رقمنة الإدارة العمومية وهو المقارنة بين الإدارة التقليدية والإدارة الالكترونية، حيث أظهرت الفروق سلبيات الإدارة التقليدية المتمثلة خاصة في نقص الإنجاز من طرف المواطنين واهتمام بعضهم بإنهاء وقت العمل فقط، وغيرها من العيوب التي طالت الإدارة التقليدية عكس ما تتصف به الإدارة الالكترونية من مزايا منها الكفاءة والمرونة والجودة.

وفيما يلي جدول يبين الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية:

[1] قمار خديجة، الرقمنة الإدارية في الجزائر (بين حتمية الإنتقال ومعوقات التطبيق)، مجلة الفكر، المجلد 18، العدد1، جامعة بونعامة خميس مليانة الجزائر، تاريخ النشر 2023/01/15، ص140.

معايير المقارنة	الإدارة التقليدية	الإدارة الالكترونية
الهدف	-التركيز على إدارة الاشخاص والموارد قصد تحقيق الفاعلية	-التركيز على إدارة التقنيات الرقمية والمعلومات والبرمجيات، والعمل على التفاعل في العلاقات والمشاركة
التخطيط	-التخطيط المتوسط والطويل المدى -تحويل التخطيط إلى برامج يطبقها الأفراد	-إشراك الموظفين في عملية التخطيط -التخطيط وفقا لفترات قصيرة -متغير ومرن
التنظيم	-هرمي من أعلى إلى أسفل -ثابت في الغالب -اتباع منهج رسمي	-أفقي وسريع -يكون فقط تنظيم شبكي -توزيع مراكز السلطة وتشكيل فرق عمل
القيادة	-تمركز السلطة والقرارات في يد القائد -يكمن دور الموظفين في جمع المعلومات وامدادها للقائد. -الإدارة في يد القائد	-استشارة الموظفين من طرف القائد -المشاركة في صنع القرارات
الرقابة	-تصحيح الإنحرافات عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المسطرة -مقارنة المدخلات بالمخرجات	-تفعيل الرقابة الفورية مع مشاركة كافة الأطراف عن طريق الشركة الإلكترونية -الرقابة تقوم على النتائج المحققة

(1)

[1] قمار خديجة، الرقمنة الإدارية في الجزائر (بين حتمية الإنتقال ومعوقات التطبيق)، ص 143.

المطلب الثاني: مراحل التحول نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر

عرفت الجزائر على غرار باقي الدول عدة تحولات هامة في مجال الإدارة العمومية، من أبرزها التحول نحو الرقمنة كأداة لزيادة جودة الخدمات وتحسين الأداء الإداري، وقد كان هذا التحول في صورة مراحل متتالية، تميزت فيها كل مرحلة بسمات مختلفة عن الأخرى، ومهدت كل مرحلة للمرحلة التي تليها، نعرضها كالآتي:

المرحلة الأولى (قبل سنة2010): وهي المرحلة التمهيدية

في هذه المرحلة التمهيدية بدأ الإدراك بضرورة البدء في استعمال بعض الوسائل التكنولوجية في الإدارة مثل:

- استعمال الحاسوب والبرمجيات لدى بعض الإدارات.
- معالجة الوثائق والملفات عن طريق استعمال بعض الأنظمة نصف آلية.
- نقص المبادرات في التقنيات الرقمية واقتصارها على مجهودات واجتهادات البعض محليا فقط.
- غياب رؤية وطنية موحدة وانعدام التنسيق بين المؤسسات الإدارية
- غياب إطار تشريعي وتنظيمي يوضح آليات استعمال التكنولوجيا داخل المؤسسات.

لقد تميزت هذه المرحلة بتباطؤ نمط التحول نحو الرقمنة ومحدودية وعي الموظفين اتجاهه، إضافة إلى نقص التجهيزات الأساسية والقصور في البنية التحتية المعلوماتية.

المرحلة الثانية (2010-2015): وهي مرحلة بداية البرامج الرقمية

في هذه المرحلة كان الإنطلاق الرسمي للخطط الرقمية والعمل على تكثيف الجهود عن طريق:

- وضع استراتيجية وطنية لنظام المعلومات.
- إعداد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر البيومتري. [1]

[1] منسل كوثر، المرجع السابق، ص 19.

- إنطلاق عملية رقمنة الحالة المدنية وإعداد قاعدة للبيانات الرقمية.
- تجهيز مراكز تعنى بالأنظمة المعلوماتية بوزارة الداخلية.
- البدء في وضع قوانين خاصة تنظم المعاملات الرقمية.

تميزت هذه المرحلة بملاحظة التوجه العالمي نحو تبني الرقمنة، لاسيما عن طريق تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين، والعمل على التخطيط والإعداد على مستوى مختلف مؤسسات الدولة.

المرحلة الثالثة (2015- 2020): مرحلة النمو والتوسع

عرفت هذه المرحلة توسعا واضحاً في رقمنة الإدارة العمومية وتطوير التقنيات الرقمية في هذا المجال:

- اعتماد البوابة الوطنية للحالة المدنية، والتي بواسطتها أصبح بإمكان المواطن استخراج الوثائق عن بعد.
- انطلاق العمل بالسجل التجاري الإلكتروني من طرف المركز الوطني الخاص به.
- إقرار التصريح والدفع الضريبي الإلكتروني للمؤسسات والمواطنين.
- تعزيز عمليات التدريب والتكوين للموظفين داخل الإدارات في مجال الإعلام الآلي

يلاحظ في هذه المرحلة تزايد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية الناتج عن ارتفاع ونمو الأنشطة الخدماتية المقدمة، واعتماد الإدارة في ذلك على الأنظمة الرقمية بصورة أوسع وأشمل.

المرحلة الرابعة (من2020إلى اليوم): مرحلة التناسق والتكامل

وقد أصبحت الرقمنة في هذه المرحلة خيارا استراتيجياً هاما بالنسبة للدولة يبرز خلالها الترابط والتناسق بين مختلف المؤسسات الإدارية عبر ما يلي:

-تأسيس وزارة منتدبة مكلفة بالرقمنة والاقتصاد والإحصائيات. [1]

[1] منسل كوثر، المرجع نفسه، ص20.

- إعداد مشروع قانون الرقمنة والنصوص التنظيمية الخاصة به.
- إنشاء عدة منصات وطنية في مختلف المجالات (استخراج وثائق، طلب توظيف...)
- تشكيل وحدات وهيئات للحماية وتعزيز الأمن السيبراني.
- تبني مفاهيم متطورة ومواكبة للرقمنة مثل الحكومة الذكية.

ما يميز هذه المرحلة هو التوجه المشترك والكامل نحو الرقمنة في مختلف المجالات وزيادة وعي المواطنين والدولة بأهمية وضرورة ذلك، ولكن أيضاً من مظاهر هذه التحول تعزيز استخدام التقنيات الرقمية داخل الإدارة [1]

[1] فوزية، صادقِي، المرجع السابق، ص24-25.

الفصل الثاني:

تطبيقات الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر ومعوقات استخدامها

في خضم التطور التكنولوجي العالمي، والاتجاه نحو الرقمنة، أصبحت هذه الأخيرة أحد أسس التنمية الدائمة وتعزيز البنى التحتية في مختلف الميادين، وقد تبنت الجزائر مثل باقي دول العالم مخططا يهدف إلى اعتماد التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف القطاعات، كالتعليم، الصحة، الإدارة وغيرها، ويأتي ذلك بهدف ترسيخ الشفافية وتقريب الإدارة من المواطن، والعمل على مواكبة التطور التكنولوجي.

ومع ذلك يواجه تطبيق الرقمنة في الجزائر عوائق كثيرة على عدة مستويات تعرقل الاستخدام الفعلي والفعال لمشروع الرقمنة، وهي تتفاوت بين معوقات ذات طابع مادي، إداري، تنظيمي أو غيره، الأمر الذي يتطلب توضيحها، ومن ثم العمل على تجاوزها لضمان انتقال رقمي عملي ومتكامل.

ونتطرق لذلك في هذا الفصل من خلال مبحثين، الأول حول تطبيقات الرقمنة في كل من قطاع التعليم العالي وقطاع العدالة، ونبين في المبحث الثاني أبرز المعوقات التي تعرقل تطبيق الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر.

المبحث الأول: تطبيقات الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر

في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر قفزات مهمة نحو الرقمنة، إذ امتدت تطبيقاتها لتشمل مختلف القطاعات، مثل التعليم، الصحة، القضاء..، بهدف تحسين الأداء، تسهيل الوصول إلى الخدمات، وتعزيز الشفافية والفاعلية في التسيير.

ويتناول هذا المبحث تطبيقات الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر على مستوى بعض المرافق التي تعتبر أساسية، بحيث نتطرق إلى قطاع التعليم العالي ثم قطاع العدالة.

المطلب الأول: تطبيق الرقمنة في قطاع التعليم العالي

لقد اختصرت تكنولوجيا المعلومات كثيراً من الوقت والجهد للمستخدمين، وذلك بفضل مزاياها وخصائصها التقنية التي تسهل معالجة، تخزين، واسترجاع المعلومات ونقلها بمرونة، وهو ما جعل جل المؤسسات تستخدمها، منها الجامعة التي تسعى إلى الأخذ بهذه التقنيات والإستفادة منها ودمجها في العملية التعليمية [1]

فأنظمة التعليم الجامعي بصورتها التعليمية التقليدية أصبحت محدودة وغير قادرة على مواكبة عصرنا الحالي المتسم بالسرعة والتغيير المستمر والمرونة، بناء ذلك برز ما يسمى ببنظام التعليم الإلكتروني، والذي يعتبر من أبرز تطبيقات تكنولوجيا الإتصالات في التعليم، وهو مبني على مجموعة من الآليات والتقنيات التي تسهل على الطالب الفهم.

وعن واقع الرقمنة في قطاع التعليم العالي في الجزائر فإن السياسة المنتهجة في الجامعة الجزائرية هي سياسة فرضتها حتمية التكيف مع جائحة كورونا حيث كان لزاما أمر التحول الرقمي داخل الجامعة، والعمل على تطوير استعمال التكنولوجيا وفقا لنص المرسوم رقم 20-09 [2] المتعلق بتدابير الوقاية من انتشارا وباء فيروس كورونا (كوفيد2019)

---

[1] بريزة بوزغيب، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية والتنمية الإدارية، المجلد 5، العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، تاريخ النشر 2021/12/29، ص 19.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ ف21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 15 بتاريخ 21 مارس 2020 ابتداء من الصفحة 05.

والمرسوم 20-70 المكمل له، فرغم ما نتج من آثار سلبية لجائحة كورونا على قطاع التعليم عموما وعلى الجامعة خاصةً، مثل توقف التربصات الميدانية في الغالب والتأثير في إتمام المقررات الدراسية وغير ذلك، فإن هذه الجائحة كانت نقطة التحول في مسار الجامعة الجزائرية، والبدء فعليا في استعمال التقنيات التكنولوجية وتبادلها بين الطلبة والأساتذة الجامعيين، ومن ثم إدراك الفجوة التي كانت السبب في تأخر الجامعات الجزائرية وبقائها في ذيل التصنيفات الدولية.[1]

وعليه فإنه من الضروري التأكيد على أن رقمنة هذا القطاع هو عملية أساسية في إصلاحه وتطويره عن طريق تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتبني استراتيجية التعليم الإلكتروني.[2]

وقد تبين خلال مدة الحجر الصحي في فترة جائحة كورونا أن التعليم عن بعد في الجامعات الجزائرية لم يرق للمستوى المطلوب بسبب عدم قدرته على تحقيق الهدف المرجو منه، وكذا عجزه عن الاستمرارية المطلوبة للتعليم الجامعي، بحيث كانت مساهمته ضئيلة وعجز عن تعويض التعليم الحضوري، الأمر الذي كشف عن وجود اختلالات في عملية التعليم عن بعد، لاسيما وأنها كانت مفاجئة وظرفية لم يخطط لها بل فرضتها ضرورة التكيف مع قيود جائحة كورونا.[3]

وعليه فقد قامت الجهات المختصة آنذاك بجملة من الإجراءات حيث وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمات تعنى بتخصيص أنشطة بيداغوجية ووضعها على الخط لتكون في متناول الطلبة، بالإضافة إلى مراسلة مديري الجامعات ومسؤولي الهيئات العلمية بشأن مواكبة التغيرات المرافقة لهذه الجائحة ومتابعة الإحصائيات ومعالجة كل طارئ

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20- 70 المؤرخ في24مارس 2020 الذي يحدد تدابير تكميلية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 15 بتاريخ 21 مارس 2020، ابتداء من ص 05.

[2] قمار خديجة، التحول الرقمي للمرفق العام الجزائري، ص 89 -90.

[3] مليكة بوضياف، رهانات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مجلة الناقد للدراسات السياسية المجلد1، جامعة الشلف، الجزائر، تاريخ النشر2022/04/18، ص 40.

بالبقاء على تواصل فيما بينها، والتأكيد على توجيه الدعم للطلبة في مواصلة تعليمهم عن بعد، وهو ما تم فعليا عند العودة بعد عطلة الربيع بتاريخ 2020/04/05، وكان دور الأستاذ الجامعي خلالها بصفته مصمم بيداغوجي مسؤول عن تحضير الدروس ووضع الوثائق البيداغوجية على الخط في متناول الطالب (دروس، مطبوعات ملفات PDF، صور....)

كما قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء فضاء رقمي موحد والمسمى بأرضية مودل ((PLATFORME MOODELE)، بهدف التنسيق بين الهياكل التكنولوجية والتقنيات البيداغوجية ووضعها تحت الخدمة.[1]

بالإضافة إلى إصدار تعليمة بتاريخ 2020/04/16 لرؤساء الندوات الجهوية الجامعية حول فتح بوابة للمواد البيداغوجية ووضعها تحت الخدمة المجانية للطلبة مثل موقع (http://elerarning-mesrs.corist.dz)، بحيث قامت الوزارة الوصية من جهتها بالتأكيد على ذلك ضمن مراسلة مؤرخة في 2020/04/23، تتعلق بمناقشة مرحلة ما بعد كورونا، وقد انطلقت آنذاك الدروس عبر المنصات الرقمية تطبيقا لتعليمات وزير التعليم العالي والبحث العلمي.[2]

كذلك من بين أهم التدابير التي اتخذتها الوزارة إحداث مجموعة من الهياكل والمنصات على مستوى الجامعات، منها:

– البوابة الوطنية للأطروحات (PNST): تتعلق بالمتابعة من أجل إنجاز الأطروحات من التسجيل إلى المناقشة والنشر.

–النظام الوطني في التوثيق (SNDL): يتيح للطلبة والباحثين الإطلاع على الوثائق الإلكترونية المتعلقة بالبحث العلمي سواء الوطنية أو الدولية.

---

[1] ساسي سفيان هاني أمينة، تجربة الجزائر في رقمنة منظومة التعليم الجامعي في ظل جائحة (العراقيل والتحديات)، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص بالملتقى الافتراضي الدولي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 197.

[2] قمار خديجة، التحول الرقمي للمرفق العام الجزائري، ص 91.

-تلفزيون الويب (Web tv): عبارة عن فضاء خاص بتسجيل النشاطات والتظاهرات القائمة على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف الجامعات، ويتيح إمكانية الاطلاع عليه.

-بوابة المكتبات الجزائرية (Bibliouniv): وهو برنامج متاح لممثلي الجامعات قصد تحسين سير المكتبات الجامعية وتعزيز المناهج العصرية.

إضافة لما سبق فقد كان لانتشار جائحة كورونا دور في تفعيل الكثير من المحاولات التي كانت شكليا موجودة قبل الوباء، ولكن ضرورة ايجاد حلول آنذاك لمواصلة التعليم الجامعي جعل التجربة فعالة من خلال:

-توحيد وتفعيل عملية النشر العلمي عن طريق تأسيس بوابة وطنية للمجلات (ASJP):

تعد من أهم وأبرز البرامج التي أنشأت للمساهمة في تطوير البحث العلمي، وهي عبارة عن فضاء رقمي تنشر عبرها المقالات العلمية في مختلف الميادين والمجالات والاختصاصات مهما كان تصنيفها، وهي متوفرة على الموقع https://Www.asjp.cerist.dz. وتكمن أهميتها في إتاحة النشر في المحلات الوطنية عن طريق تمكين الباحثين من إرسال طلباتهم إلكترونيا ثم الرد عليها بنفس الطريقة بالنشر أو الرفض.

- تفعيل موقع التعليم (E-learning): تمثل هذه المنصة أداة تواصل بين الطلبة والجامعة بما توفره من معلومات للطالب، خاصة ما يتعلق منها بالجانب البيداغوجي مثل البرنامج الأسبوعي للدراسة، برنامج الإمتحانات، المداولات، تحميل المحاضرات والدروس التي يعرضها الأساتذة في حساباتهم في المنصة ضمن عملية التعليم عن بعد....

- إنشاء المنصة الرقمية بروڤرس (PROGRES): وهي منصة تعنى بمتابعة الطالب خلال مساره الدراسي الجامعي عن طريق تسجيل كافة الطلبة بها، كما تتيح للطلاب

الاستفادة من بعض الخدمات، كإمكانية الإطلاع على مستجدات العمل الأكاديمي وتحميل وثائقه الخاصة بالتسجيل الجامعي. [1]

– وكذلك الأمر بالنسبة الأستاذ الجامعي الذي يعد له حساب خاص يمكنه من دخول المنصة ومن ثمة حصوله على نوعين من الخدمات: تتمثل الأولى في متابعة مساره المهني بإبداع أي وثيقة جديدة تخصه كملف التأهيل الجامعي الأستاذية أو غيرها، أما الخدمة الثانية إمكانية استعمال هذه المنصة لوضع علامات كل طالب ضمن الفضاء الخاص بالتعليم. [2]

المطلب الثاني: تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة

أصبحت رقمنة قطاع العدالة مطلبا ضرورياً لتطوير الخدمات القضائية وتقديمها لجميع فئات المجتمع ضمن نظام يتميز بالجودة والمرونة ويواكب التطور الرقمي الراهن [3]

وقد حقق قطاع العدالة في الجزائر تقدمًا واضحاً في تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتحول الرقمي، حيث جسد عدة خطط وبرامج بهدف تحقيق عدالة عصرية بمقاييس دولية خاصة بالنسبة لتسهيل الإجراءات وتحسين طرق العمل الإداري والقضائي وتقديم الخدمات عن بعد لكل فئات المجتمع.[4]

ونتطرق في دراسة تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة إلى قسمين، يتمثل الأول في مظاهر رقمنة خدمات قطاع العدالة، والثاني في مظاهر رقمنة الإجراءات القضائية.

أولاً: مظاهر رقمنة خدمات قطاع العدالة:

بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للمواطن وزيادة جودتها، تم تبني الرقمنة على أوسع

---

[1] بلول فهيمة، رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر، هل يستحق شعار صفر ورقة في الجامعة الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 1، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، تاريخ النشر 15 جوان 2023، ص494–495

[2] بلول فهيمة، المرجع نفسه، ص495.

[3] بلهدي سهام، عصرنة قطاع العدالة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، المركز الجامعي صالحي أحمد– النعامة– الجزائر، معهد الحقوق، قسم القانون الخاص 2023، ص 18

[4] الموقع الإكتروني لوزارة العدل الجزائرية contact @mJustice.dz تاريخ الزيارة 2025/05/08، الساعة، 10:00.

نطاق سواء بالنسبة للخدمات الإدارية أو القضائية، وعليه بموجب القانون رقم 15-03 [1] المتعلق بعصرنة العدالة في المادة 02 منه تم النص على إنشاء المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل بالاشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، وهي خاصة بكافة أعمال وزارة العدل والجهات القضائية (سواء القضاء العادي أو الإداري)، ومحكمة التنازع وكل المؤسسات التابعة لها، وتتمثل الخدمات المقدمة فيما يلي:

-وضع نظام آلي لاستخراج السوابق القضائية وشهادة الجنسية: وقد تم إطلاق هذا النظام على مستوى وزارة العدل بغرض تفعيل رقمنة الخدمات القضائية وتسهيل الأمر على المواطنين، بحيث يتم استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية إلكترونيا على مستوى وزارة العدل.

فبالنسبة لصحيفة السوابق القضائية يمكن للمواطن الحصول عليها في أي مكان من التراب الوطني من المركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية الذي يربط بين جميع الجهات القضائيةً على مستوى الوطن، وهو ما يوفر المرونة والفاعلية.

أما بالنسبة لشهادة الجنسية فيتم استخراجها على مستوى وزارة العدل بالولوج إلى الموقع في خانة استخراج الوثائق، ثم خانة استخراج شهادة الجنسية بالنقر عليها، فتظهر الخطوات التي يجب اتباعها فقط إلكترونيا دون تحمل عناء التنقل والانتظار الطويل بطوابير المحاكم أو المجالس القضائية.

-كذلك من مظاهر رقمنة خدمات قطاع العدالة تأسيس مركز شخصنة شرائح التوقيع الإلكتروني بهدف الإستغناء عن الوثائق الورقية واستبدالها بالإلكترونية، في هذا الصدد تم إصدار القانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكتروني.[2]

---

[1] القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة الصادر بالجريدة الرسمية عدد 48 بتاريخ 10 فيفري 2015 ابتداء من الصفحة 04.

[2] القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فيفري 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين الصادر في الجريدة الرسمية عدد 06 بتاريخ 10 فيفري 2015، ابتداء من ص 04.

ولمجاراة التطورات في هذا المجال تم تبني إجراء تقني يعتمد على بنية أرضية مفتوحة عن طريق شرائح JAVACARD، والتي تسمح بضبط التطبيقات ومواءمتها للمستجدات.

– بالإضافة لما سبق تم إتاحة خدمة تصحيح الأخطاء المدرجة في سجلات الحالة المدنية إلكترونيا وهو ما يسهل الأمر على المواطن بتقديم طلب التصحيح مرفق بالوثائق الخاصة عن طريق الأنترنت وهذه الخدمة تشمل حتى مواطني الجالية الجزائرية بالخارج بعد قيام وزارة العدل برقمنة خدمة التصحيح الإلكتروني، وتكون بموجبها عملية التصحيح الإلكتروني عبر ثلاث مراحل: الأولى بإرسال طلب التصحيح، الثانية بدراسته، والمرحلة الثالثة تتمثل في تنفيذ أمر التصحيح، وردت بالتفصيل ضمن القانون 17–03 المعدل المتمم والمتعلق بالحالة المدنية.[1]

ثانياً: مظاهر رقمنة الإجراءات القضائية

نوضحها في نقطتين، الأولى تتمثل في الأساس القانونية لرقمنة الإجراءات القضائية، والثانية في رقمنة الإجراءات القضائية على مستوى وزارة العدل.

بالنسبة للأساس القانوني لرقمنة الإجراءات القضائية، فقد أنشأ المشرع الجزائري منظومة مركز معلوماتية بوزارة العدل ضمن مخطط سبل سير قطاع العدالة، وذلك قصد القيام بالإجراءات القضائية إلكترونياً، وقد صدرت بهذا الصدد مجموعة من القوانين المنظمة لإجراءات التقاضي الإلكتروني، منها القانون رقم 15–03 الخاص بعصرنة قطاع العدالة، وفي سنة 2020 خلال انتشار جائحة كورونا تم إصدار قانون الإجراءات الجزائية ضمن الأمر 20–04 المعدل والمتمم [2]، بالإضافة الى صدور تعديل قانون الاجراءات المدنية والإدارية رقم 22–13.

---

[1] الأمر رقم 70–20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 المتعلق بالحالة المدنية الصادر بالجريدة الرسمية عدد 17 بتاريخ 03 مارس 197، المعدل والمتمم.

[2] الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالجريدة الرسمية عدد 48 بتاريخ 10 جوان 1966 ص 482، المعدل والمتمم.

ويعد القانون رقم 15- 03 الخاص بعصرنة العدالة بمثابة أول خطوة اتجاه رقمنة الإجراءات القضائية، وقد تضمن في المادتين 09 و10 منه إمكانية إرسال وتبليغ المحررات والوثائق القضائية والمستندات إلكترونيا مع ضمان توضيح أطراف المراسلة الإلكترونية والحفاظ على سرية المراسلات وسلامتها مع تحديد تاريخ الإرسال واستلامه، أي ضمات الحماية الإلكترونية.

كما تضمن القانون 15- 03 إدراج تقنية المحادثات المرئية عن بعد خلال الإجراءات القضائية في المواد 14 و15، و16 منه موضحا الشروط والإجراءات التي يجب مراعاتها مع احترام الحقوق المبينة في نص قانون الإجراءات الجزائية.

وقد نص الأمر 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية على إجراءات المحادثات المرئية عن بعد بتفصيل دقيقً في الكتاب الثاني مكرر ضمن المواد من 441 مكرر9 ومن الأحكام العامة إلى إجراءات هذه التقنية في كل مراحلها. [1]

-أما فيما يخص ثاني مظهر من مظاهر رقمنة الإجراءات القضائية، فيتمثل في رقمنة هاته الإجراءات على مستوى وزارة العدل التي وضعت منظومة معلوماتية مركزية، نوضحها كالآتي:

1- تأسيس بوابة النيابة الإلكترونية: وقد شرعت الجزائر بالعمل بها بتاريخ 28 جويلية2020 خلال انتشار جائحة كورونا، بحيث يمكن لكل شخص طبيعي كان أو معنوي تقديم شكواه إلكترونيا أمام المحكمة، تفاديا لانتشار الوباء، شرط أن يكون ذلك موافقا لمجموعة من الخطوات يتقدم المعني بملأ استمارة تسجيل الشكوى أو العريضة على مستوى البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، ثم يتم تحويلها بصفة آلية إلى ممثل النيابة العامة لاتخاذ الإجراء المناسب، ومن ثم تبليغ المعني بمآلها والإجراءات التي يجب اتخاذها.

[1] غراب سامية، رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظر والتطبيقي، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد17، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، تاريخ النشر 31 مارس 2025، ص 338.

وقد صرح وزير العدل بأن هذا التطبيق مفعل بـ 202 محكمة عل مستوى 48 مجلس قضائي، وقد تم من خلال معالجة 324 شكوى من أصل 553 بصفة نهائية.

2- وضع نظام لتسيير المتابعة الآلية للملفات القضائية: تم استحداث هذا التطبيق ضمن مخطط إصلاح العدالة، يتمثل في رقمنة كل الملفات(إداري، مدني، جزائي،..) ومتابعتها آليا في كل المراحل إلى غاية صدور الأحكام بشأنها وتبليغها عبر ما يلي:

- خدمة الشباك الإلكتروني: تم إنشاؤه على مستوى كل الجهات القضائية، وانطلق العمل به بتاريخ 25 نوفمبر 2022 عبر كامل التراب الوطني، ويتيح هذا التطبيق الإلكتروني للمتقاضين والمحامين تسجيل العرائض ومتابعة القضايا عن طريق التقدم لأقرب جهة قضائية والولوج إلى قاعدة المعطيات الوطنية ومتابعة القضايا دون تحمل عناء التنقل وتبعاته.

- متابعة مآل القضية : تم إنشاء نافذة إلكترونية تحت مسمى: "تتبع مآل قضيتك" بوزارة العدل وتطبيق العمل بها على مستوى كل الجهات القضائية(القضاء العادي والإداري)، بحيث يمكن من خلالها للمتقاضين ومحاميهم متابعة مآل قضاياهم وفي أي مرحلة هي أوتم تأجيلها أو فصل فيها وغيره.[1]

[1] غراب سامية، المرجع نفسه، ص339

المبحث الثاني: معوقات استخدام الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر

رغم كون الرقمنة من الدعائم الرئيسية لتطوير الإدارة وتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة وإدراك الجزائر لهذه الأهمية وعملها على مواكبة هذا التطور المتسارع في مختلف المجالات، فإن مجرى الرقمنة في الجزائر لا زال يواجه عدة صعوبات ومعوقات، سواء كانت تنظيمية، مالية، إدارية، أو غيرها، نبينها كالآتي ضمن ثلاث مطالب.

المطلب الأول: المعوقات البشرية والمادية

يعد نقص الموارد البشرية والمادية أو عجزها عائقا في وجه الإدارة العمومية الجزائرية في استخدام الرقمنة وتطبيق التقنيات التكنولوجية الحديثة.

أولا– المعوقات البشرية: تتمثل فيما يلي :

–نقص الوعي الثقافي بأهمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات على المستويين التنظيمي والإجتماعي.

–نقص البرامج التدريبية وضعفها في مجال التقنيات التكنولوجية.

–قصور المعرفة الوافية بتقنيات الحاسوب والإعلام الآلي في مراحله المتطورة، سواء من طرف الإداريين أو متلقي الخدمة.

–عدم الإقدام على التعلم الذاتي لفهم تطبيقات وبرامج الإدارة الإلكترونية.

–سطحية الرؤية ونقص الوعي خول إيجابيات التكنولوجيات الحديثة.

–مقاومة التغيير، فاعتماد مشروع الرقمنة يتطلب التغيير في المراكز الوظيفية وإعادة توزيع الصلاحيات والمهام، مما ينتج عنه مقاومة التغيير من قبل المسؤولين والموظفين.

–شعور بعض الموظفين بالتهديد من الشكل الحديث للإدارة نتيجة الخوف من فقدان مناصبهم.–ضعف مهارات بعض الموظفين اللغوية مما يؤخر مشروع رقمنة الإدارة.[1]

[1] عامر إيمان، الصعوبات والتحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر (دراسة حالة)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 1، جامعة سعيدة الجزائر، تاريخ النشر 01 مارس 2025، ص 452.

ثانيا- المعوقات المادية: تتمثل في:

-نقص الموارد المالية المقررة للبنية التحتية واللازمة لرقمنة الإدارة، خاصة ما تعلق منها بإنشاء المواقع وربط الشبكات وتطوير البرامج والتجهيزات.

-عدم قدرة بعض الأفراد على اقتناء التجهيزات الإلكترونية بسبب ضعف قدرتهم الشرائية -التكلفة المرتفعة للأجهزة الإلكترونية والبرمجيات.

- قصور الميزانية المخصصة لعمليات التأهيل والتدريب من أجل تجسيد الإدارة الإلكترونية.

- ضعف الدعم المادي لمشروع الإدارة الإلكترونية (ندرة التجهيزات والمعدات..)

- محدودية الموارد اللازمة لعملية صيانة الأجهزة والشبكات أو استبدالها على مستوى بعض الإدارات

- التكلفة العالية لاستعمال الشبكة العالمية للإنترنت. [1]

المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والأمنية

تواجه الإدارة في تحولها نحو الرقمنة مجموعة من المعوقات الإدارية والأمنية

أولاً- المعوقات الإدارية

وتشمل ما يلي:

- قصور التخطيط والتنسيق للإدارة المركزية لبرامج الإدارة الإلكترونية
- غياب الإهتمام من طرف الإدارة العليا بمتابعة مدى تجسيد الرقمنة وتقييمها
- ضعف التنسيق فيما بين الإدارات التي تربطها علاقة بنفس نشاط المؤسسة
- نقص الإهتمام بتدريب وتأهيل متخصصين في المواقع المطلوبة

[1] البخور صابرين وكبيري فتيحة، المرجع السابق، ص 14

– عدم اقتناع الادارة بأهمية مواكبة التقنيات التكنولوجية الحديثة والتمسك بالإدارة التقليدية.

– الاختلاف في وجهات النظر داخل المؤسسة الإدارية الواحدة، وهو ما يعطل عملية التحول نحو الرقمنة بليونة وسلاسة.[1]

– غموض المفهوم، فلا تزال اليوم العديد من القيادات الإدارية بمختلف المؤسسات لا تعي جيدا مفهوم الرقمنة وضرورة اعتماد الإدارة الإلكترونية، ولذلك يجب توضيح الفكرة لهم وإدراكها[2].

ثانياً: المعوقات الأمنية

وتتمثل في:

– مخاوف المتعاملين مع الإدارة من عمليات الاختراق والمساس بالبيانات أو استعمالها في أعمال مشبوهة.

– ندرة البرامج التي تعالج الاختراقات

– تزايد لصوص الحاسب ممن يتجسسون على المعلومات أو يعبثون بها.[3]

المطلب الثالث: المعوقات التشريعية والتنظيمية

إضافة لما سبق، نجد من معوقات تطبيق الرقمنة، معوقات تشريعية وأخرى تنظيمية

---

[1] أقران سهام بوقصة سليمة، متطلبات ومعوقات وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية–مؤسسات التعليم العالي–الادارات المحلية–المستشفيات الجزائرية، الخاص الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظل تحويل الرقمي والإدارة الإلكترونية المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع استشراف المستقبل، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، 2023، ص 23–24

[2] عامر إيمان، المرجع السابق، 453

[3] لبخور صابرين، وكبيري فتيحة، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، المدرسة العليا لإدارة الاعمال، تلمسان الجزائر، ص 14

أولا: المعوقات التشريعية

تتمثل في الآتي:

– عدم الإعتراف بمصداقية وحجية الوثائق الإلكترونية أو اعتمادها كأدلة.

– عدم جدوى النصوص التقليدية لتطبيقها على المعاملات الإدارية الإلكترونية وفي المقابل ندرة اللوائح والنصوص التي تحكم العمل الإداري بعد الرقمنة.

– عرقلة الأعمال الإلكترونية التي تعتمد على التوقيع الإلكتروني بسبب تأخر وضع التشريع القانوني الذي ينظمها، وعليه عدم تحقيق الغاية المرجوة منها.

– عدم إصدار تشريع يجرم اختراق الشبكات الإلكترونية للمؤسسات الإدارية وتحديد العقوبات ضد مرتكبي هذه الجرائم، خاصة ما يتعلق بالشركات والحسابات البنكية والمستندات السرية.[1]

– انعدام التوازن التشريعي الذي يهيئ بنية تشريعية تخلق توازنا بين تشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة ويضمن الأمان الإلكتروني للمتعاملين.[2]

ثانيا :المعوقات التنظيمية

وتشمل:

– غياب سلطة مركزية تراقب وتنظم تطبيق الرقمنة.

– اختلاف الرؤية بين المؤسسات وعدم اعتماد استراتيجية موحدة فيما بينها.

– عدم وجود شراكة مع القطاع الخاص، مما يعرقل إمكانية الإستفادة من الشركات الناشئة في مجال الرقمنة.

---

[1] أقران سهام وبوقصة سليمة، المرجع السابق، ص25

[2] لبخور صبرين وكبيري فتيحة، المرجع نفسه، ص 14.

الخاتمـــــة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن الرقمنة تمثل عنصرا محوريا في تحديث الإدارة العمومية في الجزائر لما لها من دور في إيجاد الحلول وتطويرها وتجاوز التحديات التي كانت تعيق العمل الإداري وكفاءة الخدمات العمومية المقدمة، بحيث أثبتت التجارب الدولية والتجربة الجزائرية أن التحول نحو الرقمنة لم يكن بديلاً ترفيا، بل منطلقاً استراتيجياً لتجسيد الحوكمة الرشيدة وتحقيق الشفافية والحد من الفساد الإداري والبيروقراطية.

إن اعتماد الرقمنة في الإدارة العمومية يسهم في تقريب الإدارة من المواطن أكثر بتسهيل المعاملات وتبسيط الإجراءات وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات العمومية، كما تعتبر الرقمنة عاملاً أساسيا في تطوير كفاءات الموظفين في استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتكوين الهيكل التنظيمي والإداري حسب التطور التكنولوجي المتنامي.

لكن رغم ما حققته الجزائر من نتائج أولية في مجال الرقمنة على مستوى بعض القطاعات كالعدالة والجمارك والحالة المدنية وغيرها، إلا أن التحديات لازالت قائمة، بحيث تستلزم إرادة سياسية وخطى جادة للإستثمار في البنية التحتية الرقمية والعمل على وضع إطار تنظيمي وقانوني متكامل بما يحقق الحماية للمعطيات الشخصية ويضمن تأسيس بيئة رقمية محفزة وآمنة.

وعليه فإن تجسيد مشروع الرقمنة وإنجاحه في الإدارة العمومية في الجزائر مرهون بتوحيد الجهود وتكاملها بين كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لبناء وتطوير إدارة رقمية فاعلة وعصرية.

*** ولتحقيق هذا الهدف، هناك مجموعة من الإقتراحات المهمة، تتمثل فيما يلي:**

-تعزيز البنية التحتية الرقمية: يجب على الدولة التخطيط والاستثمار أكثر في وضع وبناء بنية تحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات. تشمل كل مناطق الوطن لضمان استفادة جميع المواطنين من الخدمات الرقمية.

– تأسيس إطار قانوني وتنظيمي: عن طريق تشريع القوانين والتنظيمات وتحديثها بما يتوافق مع التغيير المستمر في مجال الرقمنة، خاصة منها ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وسير المعاملات والحفاظ على سرية المعلومات...

– تكوين الموارد البشرية: ضرورة وضع برامج لتكوين الموظفين العموميين وتحسين أدائهم في مجال الرقمنة من أجل التأقلم مع التقنيات الجديدة

توسيع مجالات الرقمنة: ينبغي العمل قصد توسيع مجال الرقمنة ليشمل جميع القطاعات كالصحة والتعليم والسياحة وغيرها، مع إنشاء منصات الكترونية متطورة وسهلة الاستخدام بالنسبة لكل الفئات.

– مشاركة المواطنين في العملية الرقمية: إعلام المواطنين وتشجيعهم على استعمال القنوات الرقمية من خلال البرامج التوجيهية وإنشاء برامج وتطبيقات مبسطة من أجل تفعيل أكثر للرقمنة والتجاوب مع الإدارة

– محاربة الفساد وتعزيز الشفافية: وذلك باستخدام الرقمنة وتوظيفها عن طريق تعميم المعلومات وإتاحتها للجميع لمتابعة ملفاتهم الإدارية.

– تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: دعم التعاون بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الناشئة والخاصة التي تعتمد الرقمنة مما يخدم الإدارة العمومية

– مراقبة تطور المشاريع الرقمية: على أن يكون ذلك بصفة دورية بوضع آليات للرقابة ومتابعة العمليات الرقمية في كل مجال على حدى لضمان الوصول إلى الأهداف المسطرة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين:

- القانون 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر بالجريدة الرسمية عدد 21 بتاريخ 23 أفريل 2008 ص 03، المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-13 المؤرخ في 12 جويلية 2022 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 48 بتاريخ 17 جويلية 2022.
- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة الصادر في الجريدة الرسمية عدد 06 بتاريخ 10 فيفري 2015.
- القانون رقم 15-04، المؤرخ في 01 فيفري 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين الصادر في الجريدة الرسمية عدد 06 بتاريخ 10 فيفري 2015.

الأوامر:

- الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالجريدة الرسمية عدد 48 بتاريخ 10 جوان 1966 ، المعدل والمتمم بآخر تعديل بالأمر رقم 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 51 بتاريخ 31 أوت 2020.
- الأمر رقم 70-20، المؤرخ في 19 فيفري 1970 المتعلق بالحالة المدنية الصادر في الجريدة الرسمية عدد 17 بتاريخ 03 مارس 1970، المعدل والمتمم بموجب القانون 14-08 المؤرخ في 07 جويلية 2014 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 39 لسنة 2014 ، وأيضا بواسطة القانون رقم 17-03 المؤرخ في 10 جانفي 2017 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 02 لسنة 2017.

المراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته الصادر بالجريدة الرسمية عدد 15 بتاريخ 21 مارس 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 20- 70 المؤرخ في24 مارس 2020 الذي يحدد تدابير تكميلية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته الصادر بالجريدة الرسمية عدد 16 بتاريخ 24 مارس 2020.

الكتب:

- أبوبكر محمد الهوش، المنظمات الرقمية في العالم العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل المؤسسات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة 01، 2009.
- نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة مصر، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2013.
- إيهاب عيسى عبد الرحمان المصري، الادارة الرقمية في ضوء التحول الرقمي دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2024.
- خديجة قمار، التحول الرقمي للمرفق العام الجزائري، بيت الأفكار، الجزائر، الطبعة1، 2024.
- عماد عيسى وصالح محمد، لاالمكتبات الرقمية الأسس والتطبيقات الرقمية، دار المطبوعة المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، سنة النشر مجهولة.

الأطروحات والرسائل:

- فوزية صادقي، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر (دراسة تحليلية للجماعات المحلية)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري، قسم الاتصال والعلاقات العامة، 2021.

- كوثر منسل، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر: نحو بروز قانون للإدارة الإلكترونية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة الجزائر، 2023.

مذكرات الماستر:

- لبخور صابرين، وكبيري فتيحة، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، المدرسة العليا لإدارة الاعمال، تلمسان الجزائر.
- صباح شارف ومروة كشرود، دور الرقمنة في عصرنة الادارة الجزائرية– قطاع العدالة نموذجًا، قسم الحقوق، 2020.
- بلهادي سهام، عصرنة قطاع العدالة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، المركز – النعامة– الجزائر، عهد الحقوق، قسم القانون الخاص 2023.

المقالات:

- بريزة بوزغيب، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية والتنمية الإدارية، المجلد 5، العدد 2، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، تاريخ النشر 2021/12/29.
- مليكة بوضياف، رهانات رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، مجلة الناقد للدراسات السياسية المجلد1، جامعة الشلف، الجزائر، تاريخ النشر18 أفريل 2022.
- قمار خديجة، الرقمنة الإدارية في الجزائر(بين حتمية الإنتقال ومعوقات التطبيق)، مجلة الفكر، المجلد 18، العدد 1، جامعة بونعامة خميس مليانة الجزائر، تاريخ النشر 15 ماي 2023.
- بلول فهيمة، رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر، هل يستحق شعار صفر ورقة في الجامعة الجزائرية، مجلة المفكر، العدد 1، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، تاريخ النشر 15 جوان 2023.
- عامر إيمان، الصعوبات والتحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر(دراسة حالة)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 1، جامعة سعيدة الجزائر، تاريخ النشر 01 مارس 2025.

- غراب سامية، رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظر والتطبيقي، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد17، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، تاريخ النشر 31 مارس 2025.
- **الملتقيات العلمية :**
- ساسي سفيان هاني أمينة، تجربة الجزائر في رقمنة منظومة التعليم الجامعي في ظل جائحة (العراقيل والتحديات)، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص بالملتقى الافتراضي الدولي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، دون تاريخ نشر.
- أقران سهام وبوقصة سليمة، متطلبات ومعوقات وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الاقتصادية-مؤسسات التعليم العالي-الادارات المحلية-المستشفيات الجزائرية، الملتقى الوطني حول جودة الخدمات في ظل تحويل الرقمي والإدارة الإلكترونية المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع استشراف المستقبل، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، دون تاريخ نشر.

المواقع الكترونية:

- وزارة العدل الجزائرية contact @mJustice.dz تاريخ الزيارة 2025/05/08، الساعة، 10:00.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان

إهــداء

مقدمــة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة 7

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة.....9

المطلب الأول: تعريف الرقمنة 9

تعريف الرقمنة لغةً: 9

تعريف الرقمنة اصطلاحا: 9

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقمنة 12

أولاً: أهمية الرقمنة:.....12

ثانياً: أهداف الرقمنة: 15

المبحث الثاني: التوجه نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر 17

المطلب الأول دوافع التحول نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر 17

المطلب الثاني: مراحل التحول نحو رقمنة الإدارة العمومية في الجزائر 21

المرحلة الأولى (قبل سنة2010): وهي المرحلة التمهيدية.....21

المرحلة الثانية (2010-2015): وهي مرحلة بداية البرامج الرقمية 21

المرحلة الثالثة (2015- 2020): مرحلة النمو والتوسع.....22

المرحلة الرابعة (من2020إلى اليوم): مرحلة التناسق والتكامل 22

الفصل الثاني: تطبيقات الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر ومعوقات استخدامها .24

المبحث الأول: تطبيقات الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر 26

المطلب الأول: تطبيق الرقمنة في قطاع التعليم العالي 26

المطلب الثاني: تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة.....30

أولاً: مظاهر رقمنة خدمات قطاع العدالة: 30

ثانياً: مظاهر رقمنة الإجراءات القضائية 32
المبحث الثاني: معوقات استخدام الرقمنة في الإدارة العمومية في الجزائر 35
المطلب الأول: المعوقات البشرية والمادية 35
المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والأمنية 36
أولاً: المعوقات الإدارية 36
ثانياً: المعوقات الأمنية 37
المطلب الثالث: المعوقات التشريعية والتنظيمية 37
أولا: المعوقات التشريعية 38
ثانيا :المعوقات التنظيمية 38
الخاتمــة 39
قائمة المصادر والمراجع 42
فهرس المحتويات 47
الملخص 50
ABSTRACT 50

الملخص

أثرت الرقمنة بشكل مباشر وملحوظ على تطور القطاع الاداري في الجزائر، بحيث ساهمت في تعزيز جوده الخدمات المتقدمة تسهيل الاجراءات الادارية، محاربة البيروقراطية، وتكريس الشفافية، كما ساعدت في مكافحة الفساد عن طريق متابعة العمليات الالكترونية، كذلك فقد سهلت الرقمنة التواصل بين المواطن والادارة، مع توفير الوقت والجهد. رغم هذه المزايا إلا ان هناك معوقات وتحديات ابرزها ضعف البنية التقنية الرقمية وضعف التكوين المتخصص في مجال تكنولوجي المعلومات.

ABSTRACT

Digitalization has Rad a significant impact on the development of the administrative sector in Alge Algeria. It has contributed to informing sevence quality, speeding up administrative procedures, and reducing bureaucracy. It has slso enhanced transparency and helped combat corruption through dectronic process tracking. In addition, digitalization tizens and public administrations, Ras facilitated communication between citizens saving time and effort. Despite these advantages, challenges remain, most notably the weak digital infrastructure and the lack of specialized training in information technology".